

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي

(ح 70)

حكم المماطلة في تقسيم الإرث بلا عذر أو إذن من الورثة

الحمد لله الذي شرع للناس أحكام الرّشاد، وحدّرتهم سُبُل الفساد، والصّلاة والسّلام على خير هاد، المبعوث رحمة للعباد، الذي جاهد في الله حقّ الجهاد، وعلى آله وأصحابه الأطهار الأجداد، الذين طبّقوا نظام الإسلام في الحُكم والاجتماع والسياسة والاقتصاد، فأجعلنا اللهمّ معهم، واحشرونا في زمرتهم يوم يقوم الأشهاد يوم التّناد، يوم يقوم الناس لربّ العباد.

أيها المؤمنون:

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: نتابع معكم سلسلة حلقات كتابنا إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي، ومع الحلقة السبعين، وموضوعنا: "حكم المماطلة في تقسيم الإرث بلا عذر أو إذن من الورثة". نتأمل فيها ما جاء في الصفحة الخامسة عشرة بعد المائة من كتاب النظام الاقتصادي في الإسلام للعالم والمفكر السياسي الشيخ تقي الدين النّبهاي. يقول رحمه الله: "وقد شوهد في الواقع، أنّ وسيلة تفتيت الثروة هذه طبيعياً هي الميراث".

ونقول راجين من الله عفوّه ومغفرته ورضوانه وجنته: بقيت مسألة تتعلّق فيمن يتعدّى حدود الله تعالى، ويرفض تفتيت الثروة، ومماطل في توزيع الميراث على الورثة، ويحرم الإناث من نصيبهنّ في الميراث؟ للإجابة عن هذه المسألة نقول وبالله التوفيق: إنّ المال ينتقل بعد الموت من ملك المورث إلى ملك ورثته؛ لأنّه ينقطع عن ملك المورث بالموت، والتركة بعد موت المورث حقّ لعُموهم الورثة على المشاع - ذكرهم وأثامهم، صغيرهم وكبيرهم - فيستحقّ كلّ وارث نصيبه من التركة بعد أن يُخصم منها نفقته بجهيز الميت، وبعد قضاء الديون، وإنفاذ الوصايا والكفارات والتدوير ونحو ذلك. ولا يجوز لأيّ أحد من الورثة الحيولة دون حصول باقي الورثة على نصيبهم المقدّرة لهم شرعاً بالحزمان أو بالتعطيل. كما لا يجوز استئثار أحدهم بالتصرّف في التركة دون باقي الورثة، أو إذهابهم، فمنع القسمة أو التأخير فيها بلا عذر أو إذن محرّم شرعاً؛ للأدلة الآتية:

أولاً: قوله تعالى: (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين). (آل عمران 133) ففي الآية أمر بالمسارعة إلى أسباب المغفرة ودخول الجنة، ومن أعظم أسباب دخول الجنة ونيل رضا الله أداء الحقوق مطلقاً، سواء أكان حقّ الله أو حقّ الناس أو حتى حقّ النفس. ويدخل في أداء حقوق الناس أداء الولي أو المسؤول عن التركة حقوق باقي الورثة إليهم والمسارعة في ذلك، وإتقاء تأخير موعد استحقاقها بلا عذر أو إذن.

ثانياً: ما رواه ابن ماجه في سننه عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم

قَالَ: «مَنْ فَرَّ مِنْ مِيرَاثٍ وَارِثِهِ، قَطَعَ اللَّهُ مِيرَاثَهُ مِنَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ الْعَلَامَةُ الْمِنَاوِيُّ فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ مُعَلِّقًا عَلَى الْحَدِيثِ: "أَفَادَ أَنَّ حِرْمَانَ الْوَارِثِ حَرَامٌ". بَلْ قَضِيَّتُهُ هَذَا الْوَعِيدُ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَبِهِ صَرَخَ الذَّهَبِيُّ وَغَيْرُهُ. وَالْفِرَارُ وَالْحِرْمَانُ يَصُدَّقَانِ عَلَى الْمِمَاطَلَةِ غَيْرِ الْمِيرَّةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا نَوْعَ فِرَارٍ وَحِرْمَانٍ. **ثالثًا:** مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ مِيرَاثًا فَرَضَهُ اللَّهُ، قَطَعَ اللَّهُ مِيرَاثَهُ مِنَ الْجَنَّةِ». وَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي أَنَّ قَطْعَ الْمِيرَاثِ عَنْ أَحَدِ الْوَرَثَةِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ الْوَعِيدَ عَلَى الشَّيْءِ دَلِيلٌ عَلَى حُرْمَتِهِ. وَالْقَطْعُ الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَنْعُ مِنَ الْإِرْثِ مُطْلَقًا، أَوْ تَأْخِيرُهُ عَنْ مِعَادِ اسْتِحْقَاقِهِ ذُونَ عُذْرٍ أَوْ إِذْنٍ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ فِي اللَّعَةِ يَأْتِي بِمَعْنَى الْحَبْسِ، فَيُقَالُ: "انْقَطَعَ الْعَيْثُ" أَيْ "اِحْتَبَسَ". وَتَعَمَّدُ تَأْخِيرَ تَسْلِيمِ الشَّيْءِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ حَبْسِهِ.

رابعًا: مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالْدَّارِقُطَنِيُّ عَنْ جَبَّانِ بْنِ أَبِي جَبَلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ أَحَدٍ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». فَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي أَنَّ لِلْإِنْسَانِ حَقَّ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ بِمَا يَمْلِكُ. وَمِلْكُ الْوَارِثِ لِمِيرَاثِهِ يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ مَوْتِ مَوْرُوثِهِ، وَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْصَبَةَ الْوَرَثَةِ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ بَدَأَهَا بِإِلَامِ الْمَلِكِ فَقَالَ: (لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) (فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ) (فَلَهَا النِّصْفُ) (فَلِأُمَّه الثُّلُثُ) (فَلِأَبِيهِ السُّدُسُ) (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ) (فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ) (وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ) (فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ) (فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ). (النِّسَاءِ) مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ مَالِكٌ لِنَصِيبِهِ فِي التَّرِكَةِ مِلْكًا لَا يَقْبَلُ التَّشَارِكُ، وَلَهُ أَحْقَابَةُ التَّصَرُّفِ فِي نَصِيبِهِ ذُونَ تَسَلُّطٍ مِنْ أَحَدٍ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ، وَمَنْعُ التَّرِكَةِ عَنْ أَحَدِ الْوَرَثَةِ أَوْ تَأْخِيرِ الْقِسْمَةِ بِإِذْنٍ مِنْ بَاقِي الْوَرَثَةِ تَصَرُّفٌ فِي مِلْكِ الْآخَرِينَ بِإِذْنٍ فَلَا يَجُوزُ.

خامسًا: إِنَّ الْمَنْعَ أَوْ التَّأْخِيرَ بِإِذْنٍ أَوْ إِذْنٍ تَعَدَّى عَلَى حُقُوقِ الْآخَرِينَ وَهَضَمَ لِحُقُوقِهِمْ، وَذَلِكَ ظُلْمٌ، وَالظُّلْمُ مِنَ الْكِبَائِرِ الْمَتَوَعَّدِ عَلَيْهِمَا، فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرِضِهِ أَوْ شَيْءٍ، فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ».

سادسًا: كَمَا أَنَّ هَذَا الْمَنْعَ أَوْ التَّأْخِيرَ فِيهِ أَكْلٌ لِأَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَقَدْ نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ). (النِّسَاءِ 29) وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْمَافِلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَدَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ مَا عَلَيْهِ

أَخَذَ مِنْ حَطَايَاهُمْ فَطَرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طَرِحَ فِي النَّارِ».

سابعًا: إِنَّ الْمِنَعَ أَوْ التَّأخِيرَ بِلا عُدْرٍ أَوْ إِذْنٍ تَعَدَّى عَلَى حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ بَشَّرَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يُطِيعُهُ وَيُطِيعُ رَسُولَهُ بِالْمَوْرِ الْعَظِيمِ وَالْخُلُودِ فِي الْجَنَّةِ، وَتَوَعَّدَ مَنْ يَتَعَدَّى حُدُودَهُ بِالْعَذَابِ الشَّدِيدِ وَالْخُلُودِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ. قَالَ تَعَالَى عَقِبَ ذِكْرِ أَنْصَبَةِ الْوَرْتَةِ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ ذَاتَهَا: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ. وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ).

وَعَلَيْهِ فَمَمَّا طَلَّهَ أَحَدَ الْوَرْتَةِ أَوْ تَأْجِيلُهُ قِسْمَةَ الْإِرْثِ أَوْ عَدَمُ تَمَكِينِ بَاقِي الْوَرْتَةِ مِنْ نَصِيهِمْ بِلا عُدْرٍ أَوْ إِذْنٍ مِنَ الْوَرْتَةِ مُحَرَّمٌ شَرْعًا، وَصَاحِبُهُ آثِمٌ مَأْزُورٌ، وَعَلَيْهِ التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ مِمَّا اقْتَرَفَهُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ الْمَظَالِمِ إِلَى أَهْلِهَا بِتَمَكِينِ الْوَرْتَةِ مِنْ نَصِيهِمْ، وَعَدَمِ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا تَمَلَّكُوهُ إِرْثًا. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَى وَأَعْلَمُ!

وَقَبْلَ أَنْ نُودِّعَكُمْ مُسْتَمِعِينَ الْكِرَامَ نُدَكِّرْكُمْ بِأَبْرَزِ الْأَفْكَارِ الَّتِي تَنَاوَلَهَا مَوْضُوعُنَا لِهَذَا الْيَوْمِ:

1. أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِالْمَسَارَعَةِ إِلَى سَبَابِ الْمَغْفِرَةِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ.
2. مِنْ أَعْظَمِ سَبَابِ دُخُولِ الْجَنَّةِ وَنَيْلِ رِضَا اللَّهِ أَذَاءُ الْخُفُوقِ مُطْلَقًا.
3. يَدْخُلُ فِي أَذَاءِ خُفُوقِ النَّاسِ أَذَاءُ الْوَلِيِّ أَوْ الْمَسْئُولِ عَنِ التَّرَكَةِ خُفُوقَ بَاقِي الْوَرْتَةِ إِلَيْهِمْ.
4. تَوَعَّدَ النَّبِيُّ كُلُّ مَنْ يَقَطِّعَ الْمِيرَاثَ بِقَطْعِ مِيرَاثِهِ مِنَ الْجَنَّةِ، وَالْوَعِيدَ عَلَى الشَّيْءِ دَلِيلٌ عَلَى حُرْمَتِهِ.
5. يَرَى الدَّهْيُ أَنْ جِرْمَانَ الْوَارِثِ أَوْ قَطْعَ الْمِيرَاثِ عَنْ أَحَدِ الْوَرْتَةِ حَرَامٌ وَهُوَ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكَبَائِرِ.
6. لِلْإِنْسَانِ حَقُّ التَّصَرُّفِ فِي مَا يَمْلِكُ. وَمِلْكُ الْوَارِثِ لِمِيرَاثِهِ يَحْضُلُ بِمُجَرَّدِ مَوْتِ مَوْرُوثِهِ.
7. لَا يُجُوزُ لِلْإِنْسَانِ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ فَيَمْنَعُ التَّرَكَةَ أَوْ يُؤَجِّرُ قِسْمَتَهَا بِلا إِذْنٍ مِنَ الْوَرْتَةِ.
8. مَنَعٌ أَوْ تَأْخِيرٌ تَقْسِيمِ الْمِيرَاثِ بِلا عُدْرٍ أَوْ إِذْنٍ فِيهِ تَعَدَّى عَلَى حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْ تَوَعَّدَ اللَّهُ فَاعِلَهُ.
9. مَنَعٌ أَوْ تَأْخِيرٌ تَقْسِيمِ الْمِيرَاثِ بِلا عُدْرٍ أَوْ إِذْنٍ فِيهِ أَكْلٌ لِأَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.
10. مَنَعٌ أَوْ تَأْخِيرٌ تَقْسِيمِ الْمِيرَاثِ بِلا عُدْرٍ أَوْ إِذْنٍ تَعَدَّى عَلَى خُفُوقِ الْآخَرِينَ وَهَضَمَ لِحُفُوقِهِمْ.

أيها المؤمنون:

نَكْتَفِي بِهَذَا الْقَدْرِ فِي هَذِهِ الْحَلَقَةِ، مَوْعِدْنَا مَعَكُمْ فِي الْحَلَقَةِ الْقَادِمَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِلَى ذَلِكَ الْحِينِ وَإِلَى أَنْ نَلْقَاكُمْ وَدَائِمًا، نَتَرَكُّكُمْ فِي عَنَايَةِ اللَّهِ وَحِفْظِهِ وَأَمْنِهِ، سَائِلِينَ الْمَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُعَزِّنَا بِالْإِسْلَامِ، وَأَنْ يُعَزِّزَ الْإِسْلَامَ بِنَا، وَأَنْ يُكْرِمَنَا بِنَصْرِهِ، وَأَنْ يُقَرِّرَ أَعْيُنَنَا بِقِيَامِ دَوْلَةِ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ عَلَى مَنَاجِ النُّبُوَّةِ فِي الْقَرِيبِ الْعَاجِلِ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ جُنُودِهَا وَشُهَدَائِهَا، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ. نَشْكُرُكُمْ عَلَى حُسْنِ اسْتِمَاعِكُمْ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.